

مُلخّص كتاب

العالم العربي من الانقسام إلى المصالحات

ندوات ٧٦

يُعدّ هذا الكتاب حصيلة ندوة علمية متخصصة عقدها مركز دراسات الشرق الأوسط يومي ٢٤-٢٥/١١/٢٠١٨ بعنوان "العالم العربي من الانقسام إلى المصالحات"، شارك فيها نحو مائة من الخبراء والأكاديميين ورجال السياسة من خمس بلدان عربية بالإضافة إلى الأردن. يتناول الكتاب حالة الانقسام الراهنة في العالم العربي وما تشهده دول عربية عديدة من حالة انقسام وفوضى على المستوى الوطني، وأثارها على الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وما يشهده أيضًا من صراعات عربية بينية على مستوى الدول والتيارات والقوى السياسية وكيفية استغلالها في تحويل الصراع في المنطقة من صراع عربي- إسرائيلي أساسًا وعلى المستوى الاستراتيجي إلى صراعات عربية- عربية وعربية- إسلامية، ثم ينتقل الكتاب إلى استكشاف التحديات التي تواجه مسار الخروج من حالة التمزق الحالية في الوطن العربي، وكيفية بلورة شروط الخروج من هذه الحالة، والمسائل المتعلقة بها، مثل: المصالحات الوطنية والحوارات الوطنية والشراكات السياسية، بالإضافة إلى المصالحات القومية وتخفيف حدّة صراع المحاور، وإعادة تنظيم العلاقات الخارجية على أسس مشتركة تحقق تنميةً واستقرارًا شاملين يعززان الدور العربي وتكامله إقليميًا ودوليًا، ويخفّضان مسببات الصراعات والاستنزاف الداخلي.

وتأتي خلفية هذه الندوة، وثم الكتاب، استكمالًا لإطار فكري وسياسي موحد بدأه المركز منذ عام ٢٠١٥ للمساهمة في تحقيق واقع عربي قومي ووطني قائم على التوافق والمصالحة، وملتمم بشراكات سياسية حقيقية، وتؤسس لواقع عربي قادر على تجاوز العقبات، والتغلب على التحديات، ومنتصر لقضاياه المركزية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية والتعاون العربي المشترك، ليكون للعالم العربي بأقطاره وشعوبه وقواه السياسية والاقتصادية والاجتماعية دور فاعل على المستويين الإقليمي والدولي.

ويستهلّ الكتاب في بابه الأول في توضيح التداعيات السياسية والأمنية لحالة الانقسام الراهنة في العالم العربي تحت عنوان "الحالة الراهنة في العالم العربي واستراتيجيات تحقيق المصالحات"،

حيث يشير الكتاب إلى أنّ الدول العربية منقسمة حول العديد من القضايا، أهمها: الخلافات الحدودية التي تركها الاستعمار كقنابل موقوتة تتصارع الأنظمة حولها، والانقسامات الحادة بين الدول العربية حول علاقاتها بدول الإقليم (تركيا، إيران، إسرائيل)، والانقسام حول عملية السلام مع إسرائيل، وحول الموقف من الفصائل الفلسطينية، وانقسام الدول العربية منذ ثورات الربيع العربي وما بعدها إلى محاور واتجاهات متعددة. وقد سببت حالة الانقسام والخلافات العربية بأبعادها المختلفة آثارًا سياسية واسعة، أبرزها: انكفاء العمل العربي المشترك، حتى في حدوده الدنيا، لأي قضية عربية مشتركة وعلى رأس هذه القضايا قضية العرب المركزية القضية الفلسطينية، وعدم فاعلية منصات العمل المشترك العربية مثل مجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغاربي، بالإضافة إلى اجتياح الاستقطاب المذهبي والإثني للعديد من المجتمعات العربية على ضوء الاستقطابات البينية العربية والإقليمية كما جرى في العراق وسورية وليبيا واليمن، وأيضًا تغوّل الدول العظمى وحتى الإقليمية على العالم العربي وزيادة الاعتماد على القوى الأجنبية نتيجة للانقسام العربي والصراع البيني بين الدول العربية، وزيادة الالتصاق بها، وذلك طمعًا في حمايتها ومساعدتها في المحافل الدولية؛ نظرًا لانحسار التأثير العربي في هذه المحافل.

ويؤصّل الفصل الثاني في الباب الأول لبناء الشراكة السياسية والجماعة الوطنية في العالم العربي والتحديات التي تواجهها، حيث يتطرق إلى شرح مفهوم الشراكة السياسية والجماعة الوطنية، وأيضًا متطلبات تحقيقها والتحديات والعوائق التي تقف في طريقها، وأخيرًا العوامل المشتركة وعناصر التوافق اللازم توافرها لتحقيق الشراكة السياسية وبناء الجماعة الوطنية، ثم يحذر من أن البديل عن الشراكة السياسية هو العزلة، وبالمقابل فإن الشراكة السياسية والجماعة الوطنية تضمن حماية مصالح كلّ من الأغلبية والأقلية، وتسمح لكل منهما بالدفاع عن مصالحهما، وبامتلاك حق الفيتو ضد القرارات التي تضر بمصالح أي فئة من فئات المجتمع، لضمان الأمن للجميع، وبالتالي تحقيق التوازن بين القوى السياسية ومنع استبداد أي منها على الأخرى.

وينتقل **الباب الثاني** من الكتاب إلى دراسة حالات من العالم العربي وآفاق المصالحة الوطنية فيها. حيث يبدأ في فصله الأول بالتطرق إلى الحالة المصرية، والبحث في جذور وسمات الأزمة السياسية الراهنة في مصر من خلال استعراض تطور الأزمة منذ مرحلة ما قبل الثورة، ثم مرحلة

الثورة وما رافقها من منعطفات سياسية حادة مع انتخاب الرئيس محمد مرسي، وصولاً إلى مرحلة ما بعد مرسي وعلى فترتين: ما قبل انتخاب الرئيس عبد الفتاح السيسي، ومن وقت تسلمه للسلطة حتى الآن. ويخلص فيها إلى أن الأزمة التي تعيشها مصر حالياً نجمت أساساً عن فشل القوى التي شاركت في صنع ثورة ٢٥ يناير (٢٠١١) في إقامة نظام أكثر ديمقراطية من النظام القديم الذي نجحت في إسقاط رأسه مع بقاء جذوره حية تضرب في أعماق المجتمع، الأمر الذي أدى بدوره إلى إجهاد الثورة في النهاية واستيلاء نظام أكثر تضييقاً على الحريات وبعداً عن الديمقراطية. ثم يستعرض أهم الأفكار التي تضمنتها "مبادرات الصلح" التي استهدفت البحث عن مخرج للأزمة السياسية التي مرّت بها مصر منذ ٣٠ يونيو (٢٠١٣) تحديداً، ويحاول استخلاص حقيقة فشل تلك المبادرات لعدم امتلاك أي منها ما يكفي من المقومات اللازمة لضمان نجاحها، إما لقصور في فهم طبيعة الأزمة، أو لعدم توافر الإرادة اللازمة لتجاوزها، أو الاثنين معاً. وفي نهاية الفصل، يؤكد الكتاب أنّ مشكلة الحالة المصرية أن انتكاساتها تؤدي لانتكاسة العالم العربي كلّه، وفي لحظة من اللحظات، تبدو مصر هي المشكلة والحلّ في الوقت ذاته، مع التأكيد على أنّ المعركة الحقيقية هي معركة الديمقراطية والدفاع عنها في العالم العربي وفي مصر تحديداً، وأنّ هذا هو النضال الوحيد الذي يكفل للمجتمع التوازن مع السلطة والدفاع عن نفسه وإنجازاته. أما الفصل الثاني من الباب الثاني فيناقش آفاق المصالحة الوطنية في فلسطين، حيث يستهل الكتاب الفصل بالتعرّف على إمكانيات تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية من خلال محددين أساسيين، هما: البيئة الإقليمية والدولية المؤثرة في مسار المصالحة الفلسطينية، وطبيعة المصالحة الفلسطينية المنشودة. فالتغيير في البيئة الإقليمية غير كافٍ بأن يحسم ميزان القوة لأيّ طرف من الأطراف، كما أن التغيير الذي شهدته السياسة الدولية ممثلاً بالإدارة الأمريكية الجديدة في عهد دونالد ترامب قد أضعف من المشروع السياسي للسلطة الوطنية الفلسطينية، ولكنه في الوقت نفسه يستهدف بأن يجعل حماس جزءاً من المشروع السياسي القائم على الحلول الإنسانية، وبالتالي نجد أن منطوق السياسة الأمريكية الحالية يهدف إلى تحقيق سياسة الاحتواء المزدوج لطرفي الانقسام، من خلال إدامة عمر الانقسام أولاً، والتحكم في قدرة الطرفين على التغيير، ومن جهة أخرى، فإن القيادات الفلسطينية لم تستطع أن تتفق على المشروع السياسي الموحد، الأمر الذي تسبب في إعاقة تحقيق الوحدة الوطنية الشاملة التي تعني إشراك الكلّ الفلسطيني في المصالحة، ومن هنا تبرز أهمية وجود الإسناد الشعبي للمصالحة، بالإضافة إلى تقوية

المؤسسات ممّا يجعلها قادرة على مواجهة التحديات وبأقلّ الأخطار. وإضافة إلى ما سبق، فإنّ المصالحة الفلسطينية لم تتمّ لعدّة أسباب، منها: الخلاف الأيدلوجي بين حركتي فتح وحماس، فحركة فتح حركة وطنية علمانية، بينما حركة حماس حركة إسلامية، وحركة فتح تتبنى المفاوضات السياسية والمقاومة الشعبية السلمية والأدوات القانونية والدبلوماسية للوصول إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، بينما توظف حركة حماس المقاومة المسلحة وكلّ الأدوات الأخرى، ولا تؤمن بأنّ المفاوضات السلمية يمكن أن تحقّق الأهداف الوطنية الفلسطينية، ولا تزال كلّ منهما تتمسك بخياراتها النضالية دون اعتبار لخيارات الطرف الأخر. ومن خلال دراسة العوامل وسيناريوهات مستقبل أزمة الانقسام، فإنّ جمود الوضع الراهن يظلّ قائماً، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة بذل جهود أكبر لتشجيع أطراف الانقسام على إنهاءه وطيّ صفحته ووضع حدّ لتداعياته الخطيرة على القضية الفلسطينية وعلى الوضع العربي.

ويستمرّ **الباب الثالث** من الكتاب في دراسة آفاق المصالحة الوطنية في العالم العربي، حيث يتحدّث في **الفصل الأول** عن المصالحة الوطنية في سورية بعد عام ٢٠١١ وثلثية المأمول والتطويع والتوظيف، ويستعرض الكتاب محطات مهمة في مسار المصالحة شهدت دوراً متزايداً للفواعل الإقليمية والدولية مقابل الفواعل السورية السياسية والعسكرية والإدارية باعتبار المصالحة الوطنية هدفاً وطنياً يدعم الاستقرار المحلي والفاعلية الخارجية، ودافعاً رئيسياً باتجاه عمليات بناء وإعمار شاملة مستدامة. ابتداءً من المبادرة العربية التي تقدمت بها الجامعة العربية متضمنة ١٣ بنداً لتسوية الأزمة، وتدعو فيها الحكومة السورية إلى الوقف الفوري لكل أعمال العنف ضد المدنيين، وعلى أن "الحوار يكون على أساس المصالح الوطنية السورية العليا"، إلا أن فشل المبادرة مع الوفود المتكررة للمصالحة دعا الجامعة العربية إلى تعليق عضوية سورية فيها. ومروراً بمبادرة المجتمع الدولي فيما يعرف بمسار جنيف، حيث تقدم كوفي عنان في شباط/فبراير ٢٠١٢ بالنقاط الستة لحلّ الأزمة السورية حسب رؤية الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، ثم تلا ذلك إصدار وثيقة جنيف ١، تلتها عدة مبادرات واجتماعات بين الطرفين نتج عنها ما تمّ الاتفاق عليه في فيينا ١ وفيينا ٢، إلى أن صدر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بالإجماع وللمرة الأولى منذ بدء الأزمة قرار رقم (٢٢٥٤) الذي يُحدد خارطة طريق تبدأ بمفاوضات بين النظام والمعارضة، وينص على وقف إطلاق النار، وتشكيل حكم انتقالي في غضون ستة أشهر،

وتنظيم انتخابات خلال ١٨ شهرًا، وصولًا إلى ما يعرف بمسار الأستانة في نهاية عام ٢٠١٧ الذي بدأ بعد تدخل القوات العسكرية الروسية في الأزمة السورية وطرحها لمنظورها في المصالحة والمبني على محاربة الإرهاب وتطويع المعارضة السورية للقبول بشروط النظام السوري خصوصًا بعد معركة حلب، وسعيها إلى ضبط الجبهات القتالية تمهيدًا للمسار السياسي، مع التأكيد من جميع الأطراف المشاركة على أن الحلّ الوحيد سيكون من خلال عملية سياسية مبنية على تطبيق قرار مجلس الأمن (٢٢٥٤) بالكامل. ويرى الكتاب أهمية إعادة قراءة بيان جنيف الأساسي وفق مفهوم اقتسام الحكم والصلاحيات لا المواقع الحكومية فحسب، وهذا يعني تقديم أولوية الانتخابات المراقبة دوليًا على أي مسار آخر، باعتبار أن على المعارضة والنظام الاحتكام للشارع لتثبيت الشرعية، ولا بد أن تسعى الدول الداعمة للحل في سورية مع السوريين إلى تقوية منظومة الحكم المحلي وشرعنته مؤسسيًا كنموذج في ضبط الأمن المحلي والسلم الأهلي وضمان الاستقرار المحلي، ومن ثم إفراز شرعية تفاوضية للمرحلة المقبلة تضمن نوعًا من الاستقلال الإداري والمالي وفق إطار وحدة الأراضي السورية. ولا يمكن تحقيق ذلك بمعزل عن مسار الانتقال السياسي والتفاهم على تغيير حقيقي في المركز. في نهاية هذا الفصل يستقيض الكتاب في ذكر تجربة المصالحات المحلية في سورية، حيث يعرف المصالحة المحلية القائمة في سورية بأنها: عملية تفاوضية محلية تتم بين ممثلي كل من النظام والمجتمعات المحلية، يتم بموجبها استعادة النظام السيطرة على المناطق التي خسرها في وقت سابق مع إدارتها بشكل حصري عبر مؤسساته، بالتزامن مع تسوية وضع مناصري الثورة وممثليه عبر عمليات تسوية فردية، ومنح سكان تلك المناطق الإذن بالعودة لمنازلهم، وفي عدة حالات لا يتم الالتزام بشرط عودة السكان لمنازلهم. ويقارن الكتاب جميع عمليات المصالحة التي جرت على مستوى العالم بالتجربة السورية، وكيف أنها انتهت بصياغة عقد اجتماعي جديد داخل تلك الدول وإعادة إصلاح جذري وشامل لمؤسسات الدولة وسلوكها، لكن يتبين أن العملية أعقد بكثير مما يتم التعاطي معه في سورية، لحاجتها طيفًا واسعًا من الإجراءات القانونية والسياسية تتحوّل معها إلى عملية استراتيجية وليست مجرد تكتيكات آنية، لتشكل مدخلًا حقيقيًا للاستقرار والسلم الأهلي.

يطرح الفصل الثاني من الباب الثالث آفاق المصالحة الوطنية في العراق، ويناقش قضية أساسية وهي مسؤولية النظم السياسية المتعاقبة على العراق والقوى السياسية الخارجية عن الانقسام، كما يؤكد على أنّ مسؤولية المصالحة الوطنية "ومشروعها يُشكلان مسؤولية تضامنية يتحمل أعبائها

كل من الحكومة والبرلمان وكافة الأحزاب والقوى السياسية والتيارات والشخصيات السياسية، داخل وخارج العملية السياسية، بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني. ويفترض الكتاب أن يكون الخيار الوطني/ المدني الديمقراطي هو الخيار الاستراتيجي للمصالحة، مع ترك المواطنين يمارسون معتقداتهم بيسر وحرية، ومع وجود رؤية جامعة للمصالحة، بدلاً من كونها مجزأة أو مرحلية أو تقتصر على طرف دون آخر. ومن خلال بحث السبل والاستراتيجيات الفاعلة في ضمان نجاح تحقيق مصالحة وطنية فإنّ أول خطوة في سبيل تحقيق مصالحة وطنية حقيقية وجادة يجب أن تتمثل في تعديل الدستور العراقي الدائم الحالي، و تنقيته من كل المواد والعبارات التي فيها إشارات طائفية أو تحريضية أو محاباة لفئة على أخرى، أو كل ما يمكن أن يسهّل عملية تفتيت العراق، ثم العمل على حصر السلاح بيد الدولة، الجيش والشرطة، وإنهاء وجود الميليشيات المسلحة التابعة للأحزاب السياسية الطائفية والعرقية، أو التي تتحكم بها جهات خارجية، والعمل أيضاً على غلق كل المحطات الفضائية ذات الصبغة الطائفية والعنصرية، وكذلك الصحف والإذاعات المحلية والخارجية التي تبث سموم التفرقة والتباعد والشحن الطائفي والعنفي بين أبناء العراق، أو تشجعهم على ممارسات بالية ومتخلفة، وسيساعد تكثيف المشاركة الشعبية في حملات مكافحة كل ما يؤدي إلى شق الصف الوطني، وأخيراً وضع الخطط التنموية التي تضمن إقامة المشاريع التي توفر الخدمات للعراقيين وتوفير العمل للأعداد الهائلة من العاطلين.

يفتح الباب الرابع آفاق المصالحات القومية في العالم العربي من منظور آخر، فالفصل الأول منه يتحدث عن آفاق المصالحة بين التيارات والقوى السياسية العربية القومية والإسلامية واليسارية والوطنية، وعن ثوابت معينة يمكن أن تكون قواسم مشتركة للقاء سياسي بين القوى الفاعلة المختلفة عن طريق السعي المشترك لبناء تيار أو كتلة عربي قادر على تغيير واقع الحال المتمثل بغياب موقف عربي موحد من قضايا مهمة محلية أو إقليمية أو دولية، هذه الثوابت هي الانتماء إلى الأمة، ووحدة الأمة، والسيادة والاستقلال، والاتفاق على العدو الواحد. ويبيّن الكتاب أنّ القوى الإسلامية والقومية واليسارية كانت في خندق واحد مع بداية الحراك الشعبي في مرحلة الربيع العربي في أكثر من بلد، لكن تطوّر الأحداث أدى إلى تآزيم العلاقة بين هذه القوى، إلا أن هذه القوى على وجه الخصوص نجحت مع بعض القوى الوطنية وفي بعض البلدان في خلق شراكة سياسية من نوع ما، لكن هذه التجارب لم تدخل إلى عمق القواعد ولم تستطع أن تواجه ارتدادات الربيع العربي وانعكاساته على هذه التفاهات وصنع التنسيق المطلوب.

وفي **الفصل الثاني** يتناول الكتاب أزمة المحاور العربية وآفاق المصالحة بينها، حيث يتدرج تاريخياً في الأحداث التي عصفت بالعالم العربي وأدت إلى تبلور محورين مرتبطين على نحو كبير بالقوى الإقليمية والدولية على الساحة العربية. الأمر الذي أدى إلى دخول هذين المحورين في صراعات سياسية واقتصادية وعسكرية على حساب الشعوب، فمحور يُعرف بمحور "الاعتدال"، ومحور يُعرف بمحور "الممانعة والمقاومة". يدور المحور الأول في فلك الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، ويهاند إسرائيل ويسعى إلى تطبيع العلاقات معها، والمحور الثاني يدور في فلك إيران، ويسعى إلى التحالف أو التعاون مع روسيا والصين، أما بقية الدول العربية فإنها منشغلة بأمورها الداخلية، ولا تفكر بالانضمام إلى هذا المحور أو ذلك. ويتوقع الكتاب ثلاثة سيناريوهات مستقبلية لهذين المحورين خلال العقد الزمني القادم (٢٠١٨-٢٠٢٨) مدعماً ذلك بالمؤشرات التي تؤدي إلى تحقق كل سيناريو: أولها استمرار الوضع الراهن في الوطن العربي على الصعيد الفلسطيني، والفطري العربي، والإقليمي والدولي. وثانيها يتمثل بازدياد قوة محور المقاومة والممانعة ونجاحه في سورية مع ضعف محور الاعتدال وفقدان نفوذه. أما السيناريو الأخير فيتمثل بزوال محوري الاعتدال والممانعة والمقاومة، حيث تحلّ محلها مصالحة عربية.

ويناقش **الفصل الثالث** من الباب مجريات وتطور الأزمة الخليجية، بوصفها أزمة ثقة وغياب توافق في العديد من القضايا والأحداث الإقليمية والدولية بما يشير إلى عمق الأزمة وتداعياتها المحتملة على منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية كونها أخطر أزمة تعصف بالمنطقة وتهدد ذلك الكيان، وقد وصلت هذه الأزمة من ازدياد التصعيد والتوتر إلى إعلان ثلاث دول خليجية هي؛ السعودية والإمارات والبحرين بالإضافة إلى مصر في ٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٧ عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر، وإغلاق الحدود والمجال الجوي والبحري معها، الأمر الذي يعني تهديد المنظومة الخليجية إذا لم يتم تدارك تداعيات تلك الأزمة واحتوائها ضمن حدودها الحالية ومنع وصولها إلى مستويات لا يمكن السيطرة عليها. ثم يناقش الكتاب السيناريوهات المحتملة للأزمة، وهي سيناريو الانفراج والمصالحة، أو سيناريو التصعيد والتفاقم، أو سيناريو الاستمرار وجمود اتجاهات الحل. ويخلص الكتاب إلى وضع قواعد تؤسس لحلّ طويل الأمد للأزمة الخليجية الراهنة، وأبرزها: أن يكون الحلّ خليجياً عربياً يحفظ استقلال وسيادة جميع

الأطراف، مع عدم الممانعة من وجود دعم سياسيّ عام إقليمياً ودولياً للدفع باتجاه الحلّ وليس التأزيم. وبلورة مشروع المواجهة الجماعية للتحديات المشتركة ليكون أساس رسم السياسات المشتركة. والتوصل إلى مقاربة مشتركة صريحة وواضحة في التعامل مع الجماعات الإرهابية الحقيقية المعادية للمصالح العربية، مع المحافظة في نفس الوقت على موقف متوازن إزاء تيارات الإسلام السياسي المعتدل، بعيداً عن الخصومات السياسية معها في أيّ قطر عربي لاعتبارات محلية. بالإضافة إلى عدم النزج بالقضية الفلسطينية في الخلافات الداخليّة، والمحافظة على موقف عربيّ موحد ضد الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك عدم إقحام حركة حماس في الأزمة.

الباب الخامس والأخير من الكتاب يذهب بالقارئ إلى رؤية العالم العربي بين عهدين: الانقسام والمصالحات، ففي **فصله الأول** يشخّص الواقع العربي بمصطلح "عهد الانقسام"، ويتجاوز الأمر بهذا المعنى مجرد الانقسام السياسي والاختلاف الحاد في وجهات النظر بين دول جارة وشقيقة إلى ما هو أكثر وأعمق بشكل لا يقتصر فقط على العلاقات "بين الدولية"، بل يتعداه إلى ألوان وأشكال من الانقسام داخل الدولة الواحدة والمجتمع الواحد، مما يوّد حالات لا نهائية من التشرذم والتبعثر والانكشاف مقابل العدو المتربص الذي يُسعده بلا شك أن تتزايد هذه الانقسامات وتعمق. ثم يتساءل من أين يمكن البدء في خلق جو صحي مناسب لإجراء مصالحة شاملة؟ هل نبدأ من الجانب السياسي أم الفكري (تتازع المشروعين الإسلامي والليبرالي العلماني) أم الاجتماعي والثقافي؟ ويخلص إلى أنّ الوضع الحالي صعب ودقيق، ولكن لا مفر من محاولة إصلاحه قبل فوات الأوان وفق هدف بعيد المدى؛ وهو التسامي عن هذه الحدود المصنوعة وصولاً إلى وحدة سياسية شاملة، أو إلى تكامل اقتصادي وأمني على غرار تجربة الاتحاد الأوروبي. ولا يجب أن يكون هناك خلاف حول ضرورة الإصلاح السياسي وصولاً إلى ديمقراطية مُرضية، سواء على الطريقة الغربية، أو حسب أي شكل آخر مناسب من أشكال التوافق والمشاركة السياسية التي تقود إلى حكم رشيد ومنفتح. وبعد الانتهاء من مرحلة الانقسام العربي، لا بد من تثبيت مرحلة المصالحة عن طريق إبرام تحالف إقليمي رسمي وشعبي يقضي على الفتنة الطائفية السنية الشيعية وينهي المواجهة الخليجية الإيرانية، ويضع أساساً لحل سياسي ينهي الحرب في سورية واليمن ويعمل على إبرام معاهدة أمنية عربية إيرانية تركية للتعايش السلمي واحترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والاتفاق على ثلاثة أمور؛

أولها القضية الفلسطينية والشروط العادلة للسلام مع إسرائيل، وثانيها برنامج للتكامل الإقليمي الاقتصادي والسياسي والثقافي، وثالثها الاتفاق على نهج متوازن للعلاقات مع الدول والكتل الكبرى بلا عدا ولا تبعية. **الفصل الثاني** يتطرق إلى العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في خلق حالة التجزئة والانقسام وسبل الخروج منها، مع ذكر شواهد تاريخية ومقاربتها بالحالة القائمة، ومنها المشروع القومي العربي الذي ظهر في مصر في خمسينيات القرن الماضي، حيث أن هذا المشروع شكّل بارقة أمل جديدة للأمة في الوحدة ونبذ الانقسام عبر الوحدة التي نشأت بين مصر وسورية مطلع الستينيات كنواة للوحدة الشاملة، الأمر الذي أعطى مصر دورًا طليعيًا قياديًا. إلا أنّ المشروع القومي الذي تبناه الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر أخفق في بناء مؤسسات تحمل هذا المشروع وتسعى إلى تحقيق أهدافه، حيث غيّب دور المجتمع المدني وأضعفه وعطله في مختلف المؤسسات والمنابر. وكانت نتيجة ذلك أنّ مشروع عبد الناصر لم يجد قوى مجتمعية أو مؤسسات مدنية تحمله، الأمر الذي مهّد الطريق لسقوط ذلك المشروع في ظلّ استفحال دور السلطة وأجهزتها الأمنية، واستشراء الممارسات غير الديمقراطية.

وفي الختام، يعقد الكتاب الآمال على بلورة ملامح رؤية وخارطة طريق مفصلة للانتقال من الانقسام إلى المصالحة على المستوى الوطني والقومي، وذلك وفق مبادئ وأسس وآليات وتصور عملي لعملية الانتقال ومتطلباتها السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية، كما يدعو إلى تبني خطوط عامة لرؤية عربية واقعية، وعملية وشاملة للمخرج، والتي تضم مرحلة تهيئة ما قبل الحوار، ثم إجراء الحوار، ثم تحقيق الشراكة السياسية والاجتماعية والعيش المشترك، والتفاهم على إدراك الخطر والتهديد وتحديد أولويات الأخطار المهدّدة، ثم صياغة أسس وقواعد العقد الاجتماعي والنظام السياسي الأفضل، والاعتراف بالحقوق الأساسية والإنسانية، والاجتماع على مشروع عربي أساسي للنهضة.